

مادة ٦ - تقوم وزارة الحربية بتعويض المتطوعين الذين يصابون أثناء التدريب أو القيام بالخدمة أو بسبها وتقدير التعويض بلغة يصدر بتشكيلها قرار من وزير الحربية. وتراعي الجنة في تقدير التعويض كسب المصاب والضرر الذي لحقه فعلا وإن كان المصاب موظفاً أو مستخدماً أو عاملًا في الدولة أو أحد الإدارات العامة أو المؤسسات العامة قدر التعويض المستحق له وفقاً للأحكام المطبقة على العسكريين الذين تعادل رواتبهم راتب المصاب أو أجرته الشهرية.

وتسرى الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين على عيال المصاب المبiven في قانون التقاعد المدني في حالة وفاته أثناء التدريب أو القيام بواجب الخدمة أو بسبها

ويكون منع التعويض إلى المصاب أو عياله وفقاً لأحكام هذه المادة بقرار من وزير الحربية.

مادة ٧ - يصدر وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة كل فيما يخصه القرارات الازمة لتحديد شروط وكيفية التطوع وتشكلات جيش المقاومة الشعبية وطرق التدريب وكيفية الدعوة للخدمة ونظام التسلح والرتب واللباس والشارات وغيرها من الأمور الأخرى المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة ٨ - يجوز بقرار من وزير الحربية قبول المبات والإعانات والوصايا المقدمة للدولة بقصد الصرف منها على جيش المقاومة الشعبية.

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم الشمالي اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٨

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٨ (أول أكتوبر ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨

بشأن وفد الجمهورية العربية المتحدة لحضور الدورة الثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة
ابتداءً من أول أكتوبر سنة ١٩٥٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

مادة ٨ - تستدعي وحدات الحرس الوطني والوحدات الفدائية سنوياً لمدة ١٥ يوماً للتدريب في المعسكرات في المواعيد التي تعين بقرار من القائد العام للقوات المسلحة.

مادة ٩ - تستدعي وحدات جيش المقاومة الشعبية بناءً على أمر من القائد العام للقوات المسلحة وتخضع أثناء استدعائها للخدمة أو التدريب للقواعد والنظم العسكرية المعمول بها في الجيش.

مادة ١٠ - يخضع أفراد جيش المقاومة الشعبية في مسؤوليتهم عن الأضرار التي يحدثونها في الأموال العامة المسلحة إليهم كأسلحة وعتاد والتجهيزات وغيرها للأحكام المعمول بها في الجيش.

مادة ١١ - يعاقب كل من يسيء استعمال السلاح المسلمه أو يستعمله في غير الأغراض التي سلم إليه من أجلها بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكري.

مادة ١٢ - هل الجهات الحكومية والشركات والأفراد الذين يستخدمون متطوعين أو منظومات في وحدات جيش المقاومة الشعبية أن يتحققوا لهم بوظائفهم وأعمالهم مدة الخدمة وتعتبر مدة دعوتهم مدة خدمة فعلية تدخل في حساب الترقي والتراكم وتعويض التسريح.

ويعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون خدمة العلم.

مادة ١٣ - تحمل المؤسسات الخاصة التي يعمل بها أفراد جيش المقاومة الشعبية رواتبهم وأجورهم خلال مدة التدريب العسكري بشرط الآتي:
١.١ من خمسة عشر يوماً في السنة ولا يجاوز عدد المدعدين من جهة واحدة وفي وقت واحد ١٠٪ من مجموع موظفي وعمال هذه الجهة فإذا زادت المدة على ذلك أو جاوز العدد هذه النسبة تحمّل وزارة الحربية النفقات من المدة أو العدد الزائد.

مادة ١٤ - تحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة كامل رواتب وأجور وتعويضات المدعدين من موظفيها ومستخدميها وهم ما من مدة خدماتهم في جيش المقاومة الشعبية منها بلغت المدة على الأقل ١٥٪ من مجموع كل فئة على حدة.

مادة ١٥ - تمنع وزارة الحربية أفراد جيش المقاومة الشعبية من لا تشملهم أحكام المواد ١٣ و ١٤ مكافأة شهرية عن مدة خدمتهم علاوة على ما تقدمه لهم من طعام وكساء وتحدد هذه المكافآت بقرار من وزير الحربية.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٣٧ لسنة ١٩٥٨

بشأن الاشتراك في الحلقة الدراسية لأبحاث المناطق الجرداء
التي ستقام في الفترة من ١١ إلى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨
بطهران تحت إشراف منظمة اليونسكو

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ؛

قرر :

مادة ١ — يرخص للسادة :

- (١) الدكتور فؤاد خليل ، مدير قسم علم الحيوان جامعة القاهرة.
- (٢) الدكتور مالك نوبيك الكده ، مدير معامل الأملام بالاسكندرية .
- (٣) الدكتور مصطفى مصطفى الخبلي ، مدير قسم الأملام بكلية الزراعة جامعة الاسكندرية .
- (٤) الدكتور صبحي مظلوم ، مدير إدارة الرى والقوى المائية بوزارة الأشغال العامة بالإقليم السوري .
- (٥) الدكتور محمود محمد رمضان ، أستاذ علم الحيوان بكلية العلوم بجامعة الاسكندرية .

بالاشتراك في الحلقة الدراسية لأبحاث المناطق الجرداء التي ستقام في الفترة من ١١ إلى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بطهران تحت إشراف منظمة اليونسكو .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربى الأول سنة ١٢٧٨ (٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قررت :

مادة ١ — يتكون ولد الجمهورية العربية المتحدة إلى الدورة الثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية الذي سينعقد بالقاهرة ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ على النحو التالي :

السيد / عبد الحميد غالب ، السفير وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون الشرقية رئيسا

السيد / أحمد رمزي ، السفير بوزارة الخارجية ومتلوب الجمهورية العربية المتحدة الدائم لدى جامعة الدول العربية

السيد / حافظ محمد أبو الشهود ، الوزير المفوض مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية

السيد / مصطفى حسن ، السفير المشرف على الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية

السيد / حسين ثابت كزاره ، الوزير المفوض مدير إدارة الميلادات والمؤتمرات الدولية بوزارة الخارجية

السيد / محمود يسرى القرمانى ، الوزير المفوض مدير إدارة الثقافة بوزارة الخارجية

السيد / خالد العسل ، الوزير المفوض مدير إدارة المفترعين بوزارة الخارجية

السيد / حسن صلاح الدين جوهري ، الوزير المفوض بوزارة الخارجية مدير إدارة شئون فلسطين

السيد / أسعد حومد ، الوزير المفوض بالإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية

السيد / عل محسن مصطفى ، مستشار الفتوى والتثقيف بمخاصل الدولة

السيد / إبراهيم جاد الحق سويف ، مدير عام الجوازات والجنسية بوزارة الداخلية

السيد / محمود عبد الفتاح ، مدير الميزانية بوزارة الخزانة

السيد / الأمير الای عصام حلمى المصرى ، بمصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك بوزارة الخارجية

السيد / نجم الدين الرفاعى ، السكرتير الأول بوزارة الخارجية

مادة ٢ — يخول رئيس الوفد الحق في ضم من يرى ضمهم من المستشارين والخبراء والمساعدين .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ربى الأول سنة ١٢٧٨ (٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر